التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية في محافظة ديالى

الكلمات المفتاحية:خصائص _الحيازة_ الزراعية

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

أ.د. رعد رحيم حمود العزاوي **م.م.ضياء الدين حسين عسكر**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية **المديرية العامة لتربية ديالى**

Drraad61@yahoo.com ***Inst .diyaldin66@yahoo.com***

الملخص ABSTRACT

أن الهدف من دراسة التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية في محافظة ديالى هو الكشف عن هذا التباين ، وهو ماركزت عليه مشكلة البحث ، وذهبت فرضية البحث الى القول إن هذا التباين هو ظاهرة حقيقية يمكن الاستدلال عليها من خلال التعرف على خصائص الحيازة الزراعية في كل ناحية من نواحي منطقة الدراسة . فالكثير من حالات الفقر في الريف سببها صغر مساحة الحيازات الزراعية التي يمتلكها قسم كبير من الفلاحين وخاصة في المناطق الكثيرة السكان ذات التربة الخصبة والمورد المائي الدائم .أو مساحات واسعة غير صالحة للزراعة وتعتمد في أروائها على مياه ألأمطار وهو ما يدفعهم للهجرة وضغف اهتمامهم بألارض. على العكس من الفلاحين الذين يمتلكون مساحات زراعية واسعة يتفاخرون بها وهو مايدفعهم نحو العمل الزراعي الدائم والتمسك بألأرض .وقد أستخدمت الدراسة للتحقق من الفرضية تقنيات كمية وكارتوكرافية سواء في مجال تصنيف البيانات إذ آستخدمت تقنيات إحصائية (الوسيط والتحويل اللوغاريتمي) في تصنيف الفئات وتمثيلها على خرائط الوحدات المتساوية القيم (خرائط التوزيع النسبي الكوريولث) choropleth map وهو الامر الذي ساعد في الكشف عن هذا التباين.

وقد جاءت الدراسة بثلاثة محاور ، تضمن المحور الاول : الحيازة مفهومها وكيانها القانوني وأنواعها . وتناول المحور الثاني : الحيازة الزراعية خصائصها الاجتماعية والملكية الزراعية . وتضمن المحور الثالث الخصائص الفنية للحيازة الزراعية . ثم بعد ذلك ماتوصل اليه البحث من نتائج.

المقدمة INTRODUCTION

يتبوأ القطاع الزراعي أهمية متميزة في الإقتصاد الدولي بشكل عام وفي ألأقتصاد العراقي بشكل خاص ،على الرغم من فترات الإهمال التي مر بها القطاع الزراعي المحلي والناتجة عن عوامل بشرية في بعض الاحيان ، أو بسبب عوامل طبيعية في أحيان أخرى .فهو يؤدي دورا" أساسيا" في توفير المواد الغذائية للسكان وتزويد العديد من الصناعات بالمواد الاولية الازمة لها .

وتعد دراسة جانب معين من جوانب هذا القطاع مهمة في ابراز خصائص يمكن أن تسهم في التخطيط الجيد لعمليات التنمية الزراعية المستدامة .لذلك فإن التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية يعد من العوامل ذات التأثير المباشر على النشاط الزراعي في منطقة الدراسة التي تمتد على مساحة تصل الى (١٧٦٨٥) كم٢ [١] . أي مايعادل (٧٠٧٤٠٠٠) دونما"، وتبلغ مساحة الحيازات الزراعية فيها سواء المملوكة أو المؤجرة (٢٣٩٠٧٧٦) دونما".بلغت مساحة الحيازات الزراعية المملوكة (٦٠٥٤٢٤) دونما"، ومساحة الحيازات الزراعية المؤجرة (١٧٨٥٣٥٢) دونما" [٢] . وقد أُجرت معظم هذه الحيازات وفق قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ ، والقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ النافذة .وهناك قرارات وقوانين عديدة صدرت من اجل التشجيع على ممارسة النشاط الزراعي وهي عديدة ولكن بمساحات محدودة ،وتتباين مساحاتها من ناحية الى أخرى ،إن دراسة خصائص الحيازة الزراعية وتباينها له آرتباط مباشر بالخصائص الذاتية في كل ناحية فضلا" عن ارتباطها بوظيفة سكان الريف ونوع ألاستعمال الزراعي للأرض . إن التحولات الاقتصادية والزيادة السريعة في أعداد السكان بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ، إذ وصل عدد السكان في منطقة الدراسة الى (١٥٨٤٩٤٩) نسمة [٣] ،أدت بالنتيجة الى تباين وتنوع خصائص الحيازة الزراعية من حيث عدد الحيازات الزراعية ،ومساحة الحيازات وتأثيرها في معدل حجم الحيازة الزراعية ، الامر الذي ترك آثارا"على العلاقات الاجتماعية القائمة في الريف فضلا" عن تأثيره في آستخدام الآلآت الزراعية والعمليات الفنية الاخرى.

اولا: مشكلة البحث *BROBLEMATIC RESEARCH*

وتتمثل مشكلة البحث (هل هناك تباين مكاني واضح في خصائص ألحيازة الزراعية في محافظة ديالى ؟)

ثانيا": فرضية البحث *HYPOTHESIS RESEARCH*

تذهب فرضية البحث على أن التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية هو ظاهرة حقيقية يمكن تفسيرها في ضوء علاقتها بمعايير تلك ألخصائص والتي تتمثل بكل من مساحة الحيازات الزراعية وحجمها وملكيتها وفق القرارات والقوانين النافذة . فهي تتباين في المساحة والحجم ونوع الاستعمال ألزراعي وفقا" لنظام الحيازة الزراعية سواء كانت مملوكة أو مؤجرة . مما ينعكس ذلك في إعطاء خصوصية زراعية لكل ناحية أنعكست بشكل واضح على التنمية ألاقتصادية فيها .

ثالثا": أهداف البحث *THE AIM OF THE SEARCH*

يهدف ألبحث الى دراسة التباين المكاني لخصائص الحيازة الزراعية في محافظة ديالى ، وبيان أثر ذلك على شكل الآستعمال الزراعي داخل الحيازات الزراعية ، ومن هذه ألخصائص (الملكية الزراعية)

رابعا": أهمية ألبحث *THE IMPORTANCE OF THE SEARCH*

أن ألحيازة الزراعية من أهم الخصائص ألذاتية للزراعة ، فهي ضرورية لأية دراسة جغرافية عن الزراعة . فضلا" عن أن تنظيم حيازة الأراضي الزراعية وكيفية أستغلالها عن طريق التشريعات القانونية ذات الصلة يعد أحد العوامل ذات التأثير المباشر على النشاط ألزراعي .

خامسا": حدود منطقة البحث RESEARCH LIMITATION

تتمثل منطقة الدراسة ب(محافظة ديالى) والتي تتحدد فلكيا" بدائرتي عرض (٣٣ ° - ٣٥ ° - ٦) شمالا" ، وبين خطي طول (٢٢ ° - ٤٤ ° - ٥٦ ° - ٤٥ °) شرقا" ، وهذا يعني أنها تقع ضمن نطاق العروض المعتدلة الدافئة في النصف ألشمالي .أما موقعها ألجغرافي فأنها تقع ضمن ألجزء ألاوسط من شرق ألعراق ، ويحدها من الشمال والشمال الغربي كل من محافظتي ألسليمانية وصلاح الدين ، ومن ألشرق أيران ، ومن الغرب محافظة بغداد ، وتحدها من الجنوب محافظة واسط .وتبلغ مساحتها (١٧٦٨٥ كم ٢) أي ما يعادل (٧٠٧٤٠٠٠) دونما، وبنسبة ٤.٠٦ % من مساحة العراق ألبالغة (٤٣٥٠٥٢) كم ٢ (٤) .

وتضم المحافظة ستة أقضية متمثلة بكل من (بعقوبة ، الخالص ، ألمقدادية ، خانقين، بلدروز ، كفري) وسيتم أستبعاد قضاء كفري من الدراسة لتعذر ألحصول على البيانات الخاصة بموضوع البحث . ينظر الخريطة (١) والجدول (١).

الخريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة ديالى

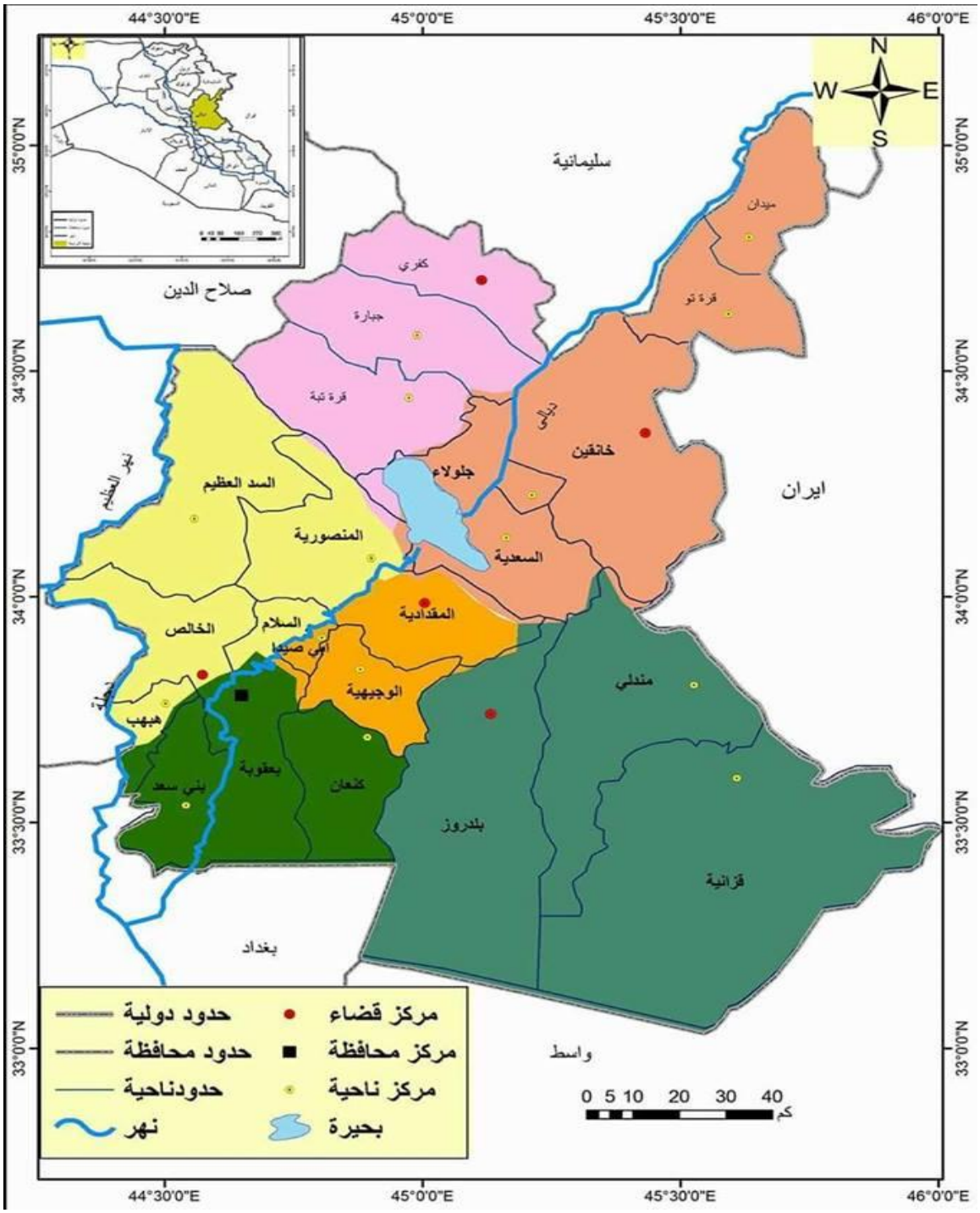

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، وزارة الموارد المائية ، خريطة محافظة ديالى الادارية ، مقياس الرسم ١:٢٥٠٠٠٠ لسنة ٢٠٠٧.

الجدول (١) مساحة الاراضي التابعة للشعب الزراعية في محافظة ديالى /دونم لسنة ٢٠١٦

ت	الشعبة الزراعية	المساحة الكلية للشعبة لزراعية / دونم	المساحة الصالحة للزراعة / دونم	المساحة غير صالحة للزراعة /دونم	%
١	م.ق . بعقوبة	٢٣٢٠٠٠	٢٠٨٤٥٨	٢٣٥٤٢	٣.٢
٢	بني سعد	١٩٨٨٠٠	١٣٨١٨١	٦٠٦١٩	٢.٨
٣	كنعان	٢٢١٢٠٠	١٠٦٢٣١	١١٤٩٦٩	٣.١
٤	م.ق. ألمقدادية	٣٠٧٢٠٠	٨٢٤٩٩	٢٢٤٧٠١	٤.٣
٥	ألوجيهية	٩٣٢٠٠	٣١٩٠٤	٦١٢٩٦	١.٣
٦	أبي صيدا	١٢٨٠٠	١٠٦٦٤	٢١٣٦	٠.١
٧	م.ق.ألخالص	٤٤٣٦٠٠	٢٢٠٦٣٦	٢٢٢٩٦٤	٦.٢
٨	هبهب	٧٨٨٠٠	٦٢٠٦١	١٦٧٣٩	١.١
٩	ألمنصورية	٩٥٢٠٠	٥١٤٠٨	٤٣٧٩٢	١.٣
١٠	السلام *	–	–	–	–
١١	السد ألعظيم	٥٨٠٠٠٠	٤٦١١٠٣	١١٨٨٩٧	٨.١
١٢	م.ق.خانقين	١٠٦٠٨٠٠	١٥٩٣٣٠	٩٠١٤٧٠	١٤.٩
١٣	جلولاء	١٠٠٠٠٠	٥٠١٨٠	٤٩٨٢٠	١.٤
١٤	السعدية	٢٤٤٠٠٠	١١٩٠٠١	١٢٤٩٩٩	٣.٤
١٥	م.ق. بلدروز	٧٣٦٠٠٠	٦١٠٨٠٠	١٢٥٢٠٠	١٠.٤
١٦	مندلي	٤٧٦٨٠٠	١٢٨٧٣٦	٣٤٨٠٦٤	٦.٧
١٧	قزانية	١٢٩٩٢٠٠	٥١٩٦٨٠	٧٧٩٥٢٠	١٨.٣
١٨	قره تبه	٤٥٥٦٠٠	١٩١٣٥٢	٢٦٤٢٤٨	٦.٤
١٩	جبارة	٤٣٨٨٠٠	٢٠٨٤٢٨	٢٣٠٣٧٢	٦.٢
المجموع		٧٠٧٤٠٠٠	**٣٣٦٠٦٥٢**	**٣٧١٣٣٤٨**	**%١٠٠**

المصدر: مديرية الزراعة في محافظة ديالى ، الاحصاء الزراعي ،(بيانات غير منشورة)، ٢٠١٦.

سادسا": هيكلية البحث. وقد تضمن ثلاثة محاور:

المحور الاول: الحيازة ، مفهومها، وكيانها القانوني،وأنواعها.

المحور الثاني : الحيازة الزراعية خصائصها الاجتماعية والملكيةالزراعية.

المحور الثالث: ألخصائص ألفنية للحيازة الزراعية.

المحور الاول: ألحيازة ، مفهومها ،وكيانها ألقانوني، وأنواعها.

-مفهوم الحيازة الزراعية

تتميز الزراعة عن غيرها من النشاطات بأستخدام مساحات واسعة من الارض مقارنة مع ألنشاطات ألاقتصادية ألاخرى. لذلك تكتسب حيازة ألأرض ألزراعية أهمية كبيرة باعتبارها أبرز ألموارد ألمستخدمة في عملية ألانتاج النباتي أو ألحيواني كما تشكل ألارض أهم ألموجودات بالنسبة للمالكين الزراعيين وتتزايد أسعار ألأراضي بوجه عام بنسبة تفوق مستويات ألتضخم في ألاسعار. ولذلك فأن ألارض تشكل وعاء" ادخاريا"وضمانة للمستقبل لمالك ألارض. وترجع ألزيادة في الاسعار لتزايد السكان وزيادة ألطلب على ألارض للأستخدامات الزراعية وغير الزراعية مع ألثبوت ألنسبي للعرض منها، وزيادة الطلب على السلع الزراعية، والتطور التكنولوجي ألذي زاد من أنتاجيتها وقدرتها على توليد العائد.

والحيازة الزراعية AGRICULTURAL HOLDING هي وحدة زراعية مستقلة تتكون من قطعة من الارض أو أكثر تحت أدارة واحدة ، بصرف النظر عن الملكية القانونية، أو الموقع، وتكون ألأرض مملوكة أو مستأجرة مقابل بدل نقدي أو عيني، أو بوضع اليد عليها، أو مقدمة مجانا" لغرض أستغلالها في الزراعة، وبشكل يسمح للحائز بأدارتها وأتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج. والحائز الزراعي AGRICULTURAL HOLDERهو ألفرد ألذي يدير الحيازة الزراعية ويتخذ ألقرارات ألانتاجية ، وتتكون ألحيازة من حد أدنى من الارض الزراعية، أو عدد من الحيوانات، أو الطيور، والتي تختلف من دولة ألى أخرى(٥).

-ألكيان ألقانوني للحيازة LEGAL JUSTIFIABLE FOR HOLDING

وهو الوضع الذي بمقتضاه يستثمر ألحائز الارض الزراعية ويأخذ أحدى الحالات الآتية(٦).

١. مساحة مملوكة من الحيازة : وهي ألمساحة التي يمتلكها الحائز سواء بعقد رسمي أو عرضي أو بوضع يد غير متنازع عليه .

٢. مساحة مستأجرة من الحيازة بالنقد :وهي الارض التي يدفع عنها ألحائز سنويا" أيجارا" نقديا" مقطوعا" .

٣. مساحة مستأجرة من الحيازة بالمشاركة . وهي المساحة ألتي يقوم ألحائز بأقتسام أنتاجها هو ومالكها .

٤. مساحة من الحيازة تستثمر بطرق أخرى ، مثل الهبة أو نظير خدمات أو تحت وضع اليد مدة تقل عن المدة القانونية المكسبة للملكية أو بأي طرق أخرى .

- أنواع نظم حيازة الإرض TYPES OF SYSTEMS HOLDING OF THE LAND

تختلف نظم حيازة ألأرض بين دولة وأخرى ، وحتى بين مجتمع وآخر ، وهناك نظم حيازة مختلفة في جميع أنحاء العالم . وتتركز نظم حيازة ألأرض (أو حق أدارة ألارض) في ألأنواع ألاتية [٧] .

١. الحيازة عن طريق الملكية الكاملة whole owner ship .

٢.الحيازة من خلال الأستئجار ألنقدي للأرض CASH RENTAL .

٣. الحيازة من خلال المشاركة مقابل حصة من الإنتاجCROP– SHARE LEASE .

٤. حيازة مختلطة تشمل ملكية جزء من الإرض ، وبقية ألأرض تستثمر من خلال الأستئجار النقدي أو ألمشاركة أو مزيج بينهما PARTIAL OWNER SHIP .

وتتضمن نظم الحيازة في منطقة الدراسة جميع ألأنواع المذكورة أعلاه ، فنجد ألاراضي ألمملوكة والمستأجرة وبالمشاركة وغيرها من النظم ، وتتباين مساحاتها بين نواحي منطقة الدراسة.

المحور الثاني : ألحيازة الزراعية خصائصها الاجتماعية والملكية الزراعية .

Social characteristics and agricultural property of agricultural holding

يقصد بالخصائص الاجتماعية والملكية الزراعية للحيازة الزراعية : ألحقائق ألتي توضح طبيعة ألعلاقة ألقائمة بين ألمنتج وألأرض وروابطه بالاخرين ألذين يعملون على أستثمارها [٨]. وأهم معيارين لقياسهما:

١. حجم الحيازة الزراعية وألأثر الذي تتركه على طبيعة العلاقات ألأجتماعية ألقائمة في ألمجتمع الريفي، وعلى أستخدام ألالآت الزراعية والعمليات الفنية ألاخرى .

٢. نظم الحيازة الزراعية . والتي تتمثل في منطقة الدراسة بالاراضي ألزراعية المملوكة (المفوضة بالطابو ، أو الممنوحة باللزمة)، أو الاراضي الزراعية ألمؤجرة من قبل الدولة

والتي لها علاقة بالحيازة الزراعية ، والاراضي الزراعية الموقوفة . وسوف نتناول كل منها على أنفراد :

١- حجم الحيازة الزراعية في محافظة ديالى The size of agricultural holding

أكدت الكثير من الدراسات الجغرافية ، بأن حجم الحيازة المزروعة هو افضل مؤشر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف ، في حين يرى الاقتصاديون في حجم ألمزرعة المجال او القسم من الارض التي تتفاعل فيه ألاعمال الاقتصادية للفرد او لمجموعة من الأفراد بحيث يتم معه تحقيق العملية الانتاجية التي تؤثر في كل من الأيدي العاملة ووسائل الأنتاج بشكل علمي، وما دامت الارض هي اداة الأنتاج الاولى فهي العامل المحدد الرئيس للمزرعة [٩].

إن الباحث الجغرافي يهتم بكشف العلاقة بين الخصائص الاجتماعية المتمثلة بالعادات والتقاليد وبين طبيعة النشاط الزراعي ، لذلك فإن سعة المساحات التي تمتد عليها الحيازات الزراعية هي التي تكشف هذه العلاقة .

وعلى الرغم من سعة المساحات التي تمتد عليها الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة والتي تبلغ مساحتها (٢٣٩٠٧٧٦) دونماً ، إلا أنها تتباين مكانياً كما تتباين اعدادها ومعدل احجامها تبعاً لذلك في نواحي منطقة الدراسة ، ينظر الجدول (٢) إذ تظهر اوسع المساحات لها في ناحية مركز قضاء بلدروز بمساحة (٤٠٦٣٨٧) دونماً ، وبعدد حيازات (٤٢٧٧) . اما اقل مساحة للحيازات الزراعية فقد ظهر في ناحية ابي صيدا بمساحة (٢٠٩٤١) دونماً ،وبعدد حيازات (٢٧٥١) حيازة ، وبالاعتماد على القانون الاتي تبين ان حجم الحيازة الزراعية مختلف من منطقة الى اخرى [١٠].

$$\text{حجم المزرعة} = \frac{\text{المساحة / دونم}}{\text{عدد الحيازات}}$$

الجدول (٢) عدد ومساحة الحيازات الزراعية الكلي ومعدل حجم الحيازة الزراعية في محافظة ديالى على اساس النواحي لسنة ٢٠١٥ .

ت	الوحدة الادارية	عدد الحيازات الكلي/حيازة	المساحة الكلية/ دونم	معدل حجم الحيازة الزراعية الكلي/ دونم
١	م . ق بعقوبة	٧١٢٢	١٢٩٨٢٨	١٨.٢٢
٢	كنعان	٣١٠٧	١٩٢١٥٨	٦١.٨٤

٣	بني سعد	٤٦١٣	٩٧٥٢٠	٢١.١٤
٤	م .ق المقدادية	٤٣١٧	٨٠٥٥٠	١٨.٦٥
٥	أبي صيدا	٢٧٥١	٢٠٩٤١	٧.٦١
٦	الوجيهية	٢٥٣٠	٨٣١١٠	٣٢.٨٤
٧	م . ق الخالص	٣٥١٤	١٧١٠٨٣	٤٨.٦٨
٨	المنصورية	١٧١٥	٦٣٢٧٣	٣٦.٨٩
٩	هبهب	٣١٣٠	٥٠٠٦٤	١٥.٩٩
١٠	العظيم	٢١٩٠	٣٩٤٦٣٤	١٨٠.١٩
١١	السلام	١٤٠٨	٣٠١٧٩	٢١.٤٣
١٢	م . ق خانقين	٢٥٥٠	٧٥٨٣٩	٢٩.٧٤
١٣	السعدية	١٦١٢	٣٢٥٨٥	٢٠.٢١
١٤	جلولاء	١٦١٢	٣٦٨٩٩	٢٢.٨٩
١٥	م . ق بلدروز	٤٢٧٧	٤٠٦٣٨٧	٩٥.٠١
١٦	مندلي	١٤٣٢	١٧١٤٢١	١١٩.٧٠
١٧	قزانية	٢٣٠١	٣٥٤٣٠٥	١٥٣.٩٧
المجموع		٥٠١٨١/حيازة	٢٣٩٠٧٧٦/دونم	٤٧.٦٤/دونم

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مديرية الزراعة في محافظة ديالى ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٥ .

ويظهر لنا الجدول (٢) ان عدد الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة يبلغ (٥٠١٨١) حيازة زراعية ، وهي تتباين مكانياً من ناحية الى اخرى ، فيظهر اكبر عدد للحيازات الزراعية في ناحية (مركز قضاء بعقوبة) وتبلغ (٧١٢٢) حيازة زراعية ، واقل عدد للحيازات الزراعية في ناحية (السلام) إذ بلغت (١٤٠٨) حيازة زراعية . هذا يعود للتباين الكبير في المساحة بين (مركز قضاء بعقوبة) و بين ناحية السلام ، وكذلك صغر حجم الحيازة الزراعية في ناحية (م . ق بعقوبة) إذ يبغ (١٨.٢٢) دونم مقارنة بناحية السلام إذ يبغ (٢١.٤٣) دونم ، ويرجع هذا الى تباين سكان الريف بين الناحيتين فيبلغ في مركز قضاء بعقوبة (٩٩٧٦٤) نسمة ، وفي ناحية السلام (٢٢٩٨٣) نسمة [١١]، فضلاً عن ان معظم اراضي م . ق بعقوبة خصبة وصالحة للزراعة وتمتد مساحة واسعة من اراضيها مع امتداد مجرى نهر ديالى .

وتكشف لنا الخريطة(٢) التباين المكاني في اعداد الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة، إذ تظهر ان الرتبتين الاولى والثانية هما الاوسع انتشاراً ، إذ أن الرتبة الاولى تتراوح قيمتها (١٤٠٨–١٧١٥) حيازة وتقع في خمس نواحي هي كل من (السلام ، مندلي ، السعدية ، جلولاء ، والمنصورية) إذ يبلغ عدد الحيازات في كل منهما (١٤٠٨ ، ١٤٣٢ ، ١٦١٢ ، ١٦١٢ ، ١٧١٥) على التوالي .وتظهر على هيئة نطاق يمتد من مندلي شرقاً وجلولاء شمالاً الى ناحية السلام غرباً . اما الرتبة الثانية والتي قيمتها (١٧١٦–٢٧٥١) فظهرت في خمسة نواحي ايضاً هي (العظيم ، قزانية ، الوجيهية ، خانقين ، وابي صيدا)

الخريطة (٢) اعداد الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة على مستوى النواحي لسنة ٢٠١٥

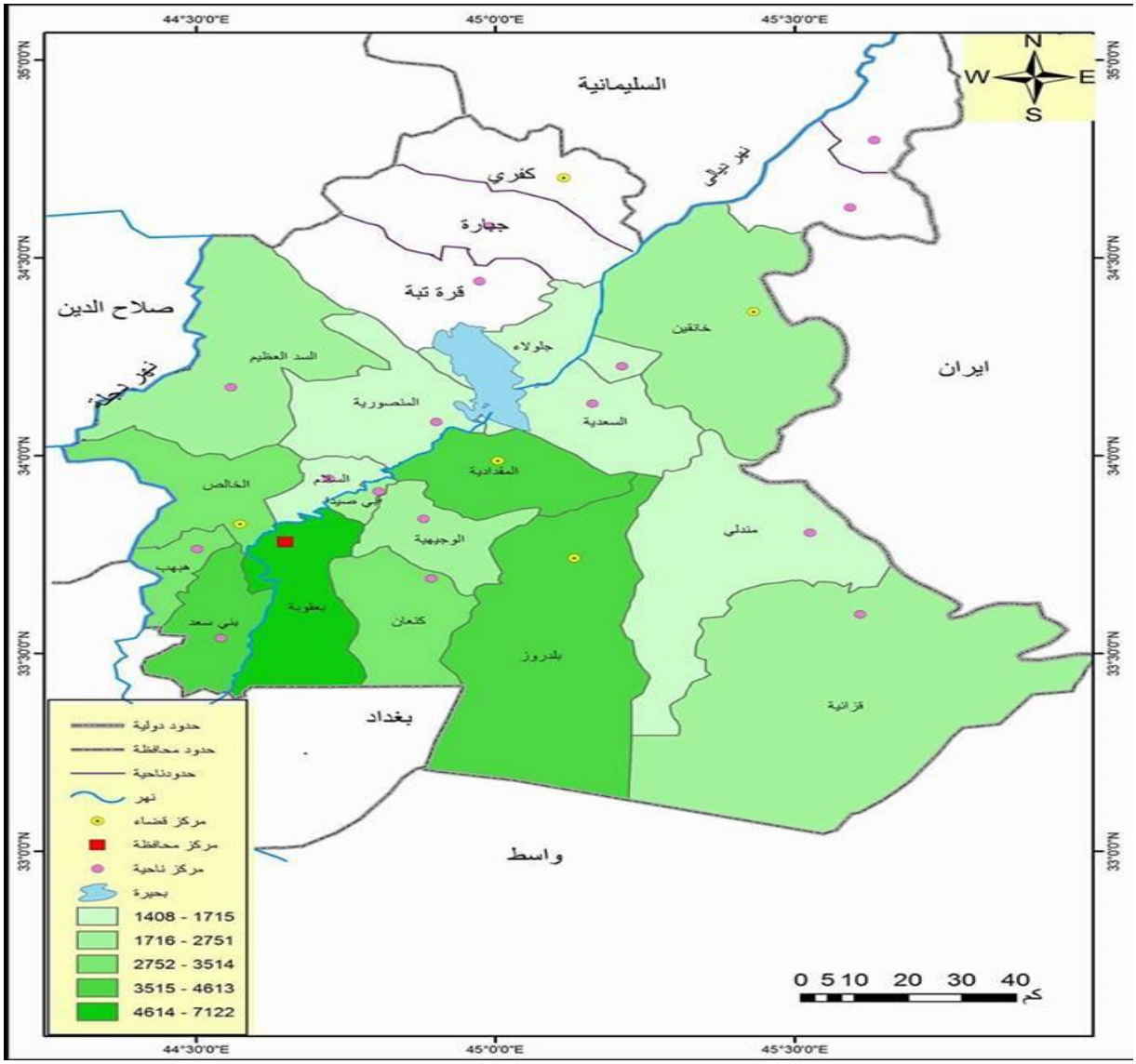

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٢) باستخدام برنامج Arc map 10.1.

إذ يبلغ عدد الحيازات في كل منها (٢١٩٠ ، ٢٣٠١ ، ٢٥٣٠ ، ٢٥٥٠ ، ٢٧٥١) وهذا يعود الى ان سطح هذه المناطق معظمه متضرس واراضيها غير مستصلحة ، وتعاني من شحة في مياه الري ، مما جعل معظم اراضيها ديمية وهو سبب مهم في كبر معدل الحيازة الزراعية فيها مثل نواحي(العظيم وقزانية وخانقين)، إذ ان منطقة الدراسة تعتمد بشكل رئيس على واردات نهر ديالى ثم بعد ذلك ما يخصص في حصة مائية لمشاريع الاروائية التي تسهم في ايصال المياه لاستخدامها في العمليات الزراعية والاستخدامات البشرية المختلفة[١٢] ، فضلاً عن عزوف الفلاحين في هذه المناطق عن التعاقد الرسمي على الاراضي في تلك المناطق والاستمرار في أستغلالها تجاوزاً تجنباً لدفع مبالغ الايجار السنوي . وقد تصل مساحة العقد في هذه المناطق الى اكثر من (١٠٠٠) دونم .

أما المركز الثاني للآنتشار فقد ظهر في الرتبتين الثالثة والرابعة ، إذ إن الفئة الثالثة تتراوح قيمتها (٣٥١٤ – ٢٧٥٢) حيازة ، وقد آنتشرت في نواحي (كنعان ، هبهب ، والخالص) إذ يبلغ عدد الحيازات في كل منها (٣١٠٧ ، ٣١٣٠ ، ٣٥١٤) حيازة ، والفئة الرابعة التي تتراوح قيمتها (٤٦١٣ – ٣٥١٥) حيازة ، انتشر في نواحي (بلدروز ، المقدادية ، وبني سعد) إذ يبلغ عدد الحيازات في كل منها (٤٢٧٧ ، ٤٣١٧ ، ٤٦١٣) حيازة على التوالي ، وتعود هذه الزيادة في اعداد الحيازات في تلك المرتبتين الى وجود الاراضي المستصلحة وكذلك الى اقامة المشاريع الاروائية في تلك المناطق وتوفر المياه بكميات جيدة ، فضلاً عن توفر شبكات البزل لتصريف مياه الري الزائدة ، والمالحة ، وهو ما شجع الفلاحين في التنافس من اجل التعاقد على هذه الاراضي مما اثر على مساحة وحدة التوزيع في تلك المناطق .

أما المركز الثالث فقد ظهر في الرتبة الخامسة التي تتراوح قيمتها (٧١٢٢-٤٦١٤) حيازة ، اذ انفردت ناحية مركز قضاء بعقوبة به وبعدد حيازات بلغ (٧١٢٢) حيازة . وهذا يعود الى طبيعة الخصائص المكانية التي تتمتع بها الناحية بأعتبارها مركزاً للمحافظة وانتشار نمط زراعة البستنة والزراعة الكثيفة مما اثر في الرغبة للحصول على تلك الاراضي وانعكاسه سلبا على معدل حجم الحيازة الزراعية فيها نتيجة لزيادة عددها .

وتعد مساحة الحيازات الزراعية من الخصائص الاجتماعية المهمة للحيازة الزراعية ، وعلى الرغم من الامتداد الواسع لها في منطقة الدراسة إذ تبلغ المساحة الكلية للحيازات

(٢٣٩٠٧٧٦) دونم ، الا انها تتباين مكانياً كما تتباين اعدادها ، إذ يظهر في الجدول (٤٣) ان اوسع المساحات للحيازة الزراعية كان في ناحية (م . ق بلدروز) وبمساحة وصلت الى (٤٠٦٣٨٧) دونم ، واصغرها مساحة كانت في ناحية ابي صيدا (٢٠٩٤١) دونماً . وهذا يعود لكبر مساحة م . ق بلدروز مقارنة بناحية ابي صيدا ، ووجود الاراضي المستصلحة فيها .

ويظهر من الخريطة المساحة الكلية للحيازات الزراعية في منطقة الدراسة (على اساس النواحي) الخريطة (٣) ان الرتبة الاولى وحسب تقنية التحويل اللوغارتمي تتراوح قيمتها (٤.٥٦٧ – ٤.٣٢١) وهي اقل الرتب في مساحة الحيازات الزراعية وتضم اربعة نواحي هي(ابي صيدا،السلام، السعدية، وجلولاء) بمساحة مقدارها (٢٠٩٤١ ، ٣٠١٧٩ ، ٣٢٥٨٥ ، ٣٦٨٩٩) دونماً على التوالي.

اما الرتبة الثانية التي تتراوح قيمتها (٤.٨٠١ – ٤.٥٦٨) فظهرت في ناحيتين فقط هما (هبهب والمنصورية) وبمساحة (٥٠٠٦٤ ، ٦٣٢٧٣) دونماً على التوالي وهي اقل الرتب انتشاراً ، والرتبة الثالثة التي تتراوح قيمتها (٤.٩٨٩ – ٤.٨٠٢) فقد ظهرت في اربع نواحٍ هي (خانقين ، المقدادية ، الوجيهية ، وبني سعد) بمساحة (٧٥٨٣٩ ، ٨٠٥٥٠ ، ٨٣١١٠ ، ٩٧٥٢٠) دونماً على التوالي . اما الرتبة الرابعة والتي تتراوح قيمتها (٥.٢٣٤ – ٤.٩٩٠) فقد ظهرت في اربع نواحٍ ايضاً وهي (الخالص ، مندلي ، بعقوبة ، وكنعان) وبمساحة تبلغ (١٧١٠٨٣ ، ١٧١٤٢١ ، ١٢٩٨٢٨ ، ١٩٢١٥٨) دونماً على التوالي ، وهذه النواحي كبيرة المساحة تقريباً مما ينعكس على مساحة الحيازات الزراعية .

اما الرتبة الخامسة والتي تتراوح قيمتها (٥.٦٠٩ – ٥.٢٣٥) فقد ظهرت في ثلاث نواحٍ فقط وهي اكبر النواحي في منطقة الدراسة من حيث مساحة الحيازات الزراعية وهي (قزانية ، العظيم ، بلدروز) وبمساحة (٣٥٤٣٠٥ ، ٣٩٤٦٣٤ ، ٤٠٦٣٨٧) دونماً على التوالي .

الخريطة (٣) المساحة الكلية للحيازات الزراعية في منطقة الدراسة (على اساس النواحي) لسنة ٢٠١٥ .

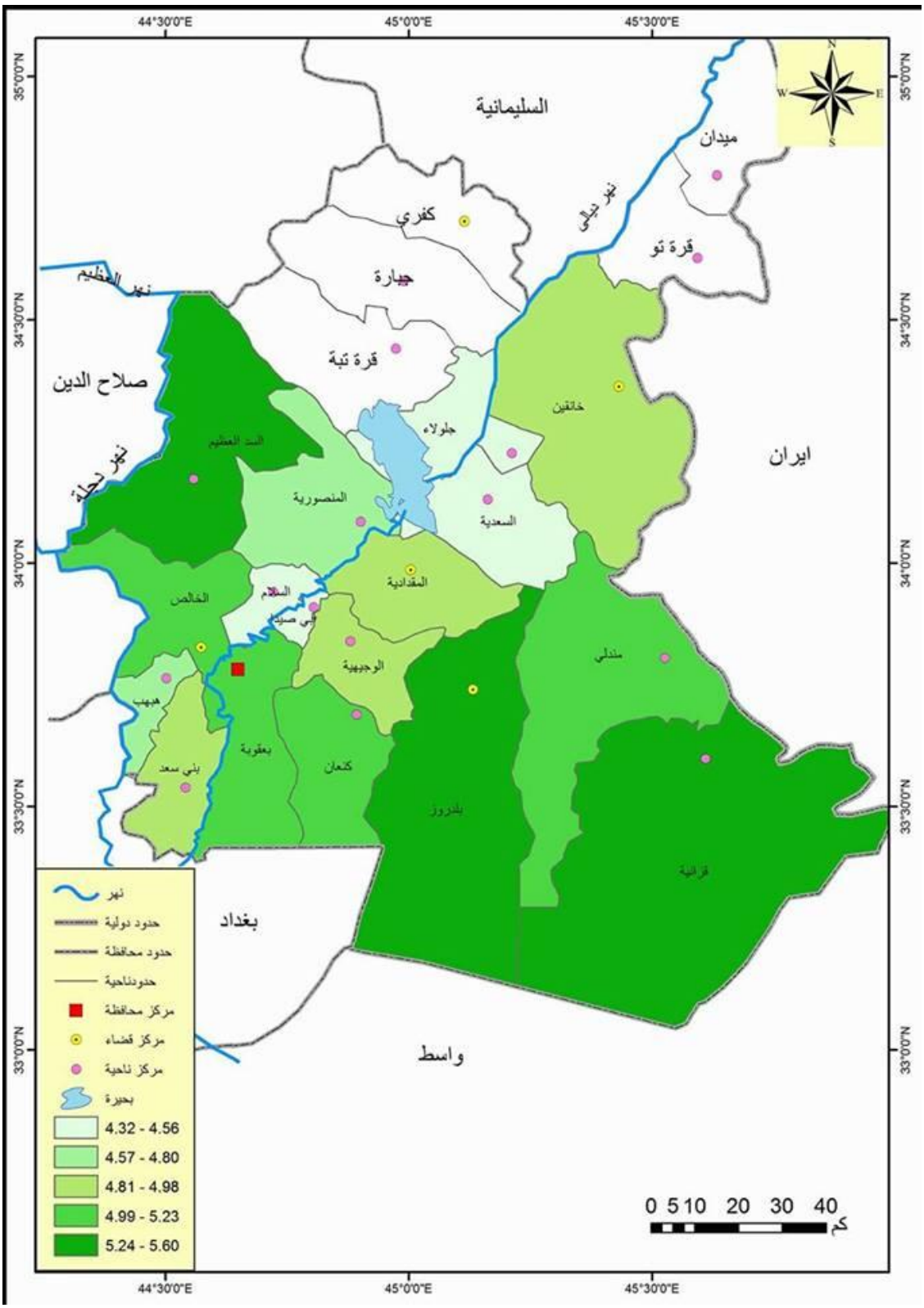

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٢) باستخدام برنامج Arc map 10.1.

أما حجم الحيازة الزراعية فهو ظاهرة من الظواهر الزراعة يرتبط بنوع العمالة في المزرعة فحينما تتسع مساحة المزرعة ويعجز المالكون عن تلبية متطلبات الانتاج من العمل يعمدون الى الاستعانة بغيرهم من العمال الاجراء . وكذلك فأن حجم الحيازة يعمل على تباين التركيب الجغرافي لمراكز الاستيطان الريفي ، ففي المناطق التي يتسع فيها حجم الحيازة تظهر مراكز الاستيطان الريفي صغيرة ومتباعدة ، اما اذا سادت الحيازة الصغيرة فيتسع حجم مراكز الاستيطان الريفية ، وتظهر على شكل قرى كبيرة متقاربة[١٣] ، وهذا ينطبق بشكل كبير على اغلب المستوطنات الريفية في منطقة الدراسة وخاصة نواحي (بلدروز ، مندلي ، قزانية ، العظيم ، والخالص) .

وبالرجوع الى الجدول (٢) يتبين لنا أن المعدل العام لحجم الحيازة الزراعية في منطقة الدراسة هو (٤٧.٦٤) دونما . وهذا بدوره يظهر تبايناً مكانياً من ناحية الى اخرى ، فيظهر اكبر معدل له في ناحية (العظيم) إذ بلغ (١٨٠.١٩) دونماً ، واصغر معدل له في ناحية (ابي صيدا) بمعدل (٧.٦١) دونماً ، اي ان المدى بينهما هو (١٧٢.٥٨) دونماً . ويرجع هذا التباين الى اتساع المساحة الكلية لناحية العظيم البالغة (٥٨٠٠٠٠) دونماً موازنةً بمساحة ناحية (ابي صيدا) البالغة (١٢٨٠٠) دونم ، وهو ما أعطى مرونة عالية في سعة حجم الحيازة الزراعية اذا ما علمنا ان مساحة الحيازات الزراعية المؤجرة التي تسقى ديماً في ناحية العظيم بلغ (٢٨٣٤٩٩) دونماً . فضلاً عن ما جاء في القانون (٣٥) لسنة ١٩٨٣ والذي اعطى مرونة كبيرة في التعاقد على المساحات المستغلة وخاصة في المناطق الديمية.

ومن ملاحظة خريطة (٤) يظهر ان الرتبة الاولى التي تتراوح قيمتها (١٨.٦٥ – ٧.٦١) دونم قد ظهرت في اربعة نواحٍ هي (ابي صيدا ، هبهب ، مركز قضاء بعقوبة ، و مركز قضاء المقدادية) وبمعدل بلغ (٧.٦١ ، ١٥.٩٩ ، ١٨.٢٢ ، ١٨.٦٥) دونماً على التوالي ، وهذه النواحي تتصف بارتفاع عدد سكان الريف فيها مما اثر سلباً على حجم الحيازة بالرغم من سعة المساحة الصالحة للزراعة فيها وقد بلغ (٣١٤٦٦ ، ٧٣١٤٨ ، ٩٩٧٦٤، ٨١٩٤٦) نسمة على التوالي .

اما الرتبة الثانية التي تتراوح قيمتها (٢٢.٨٨–١٨.٦٦) دونماً فظهرت في اربعة نواحي ايضاً هي (السعدية ، بني سعد ، السلام ، وجلولاء) اذ بلغت قيمتها (٢٠.٢١ ، ٢١.١٤ ،

٢١.٤٣ ، ٢٢.٨٩) دونماً على التوالي ، إذ تظهر (السعدية وجلولاء) بشكل متصل بعكس طبيعة سطح الارض في تلك الناحيتين .

اما الرتبة الثالثة والتي تتراوح قيمتها (٣٦.٨٨ – ٢٢.٨٩) دونم ، فقد ظهرت في ثلاث نواحٍ هي (م . ق خانقين ، الوجيهية ، والمنصورية) بمعدل بلغ (٢٩.٧٤ ، ٣٢.٨٤ ، ٣٦.٨٩) دونماً على التوالي .

وبعد ذلك تظهر لنا زيادة كبيرة وواضحة في معدل حجم الحيازة الزراعية وهو ما ظهر في الرتبة الرابعة التي تتراوح قيمتها (٩٥.٠١–٣٦.٨٩) دونماً ، وقد ضمت ثلاث نواحٍ ايضاً هي (الخالص ، كنعان ، وبلدروز) وبمعدل (٤٨.٦٨ ، ٦١.٨٤ ، ٩٥.٠١) دونماً ، وهذا ايضاً ناتج من سعة المساحة الكلية في تلك النواحي اذ بلغت (٤٤٣٦٠٠ ، ٢٢١٢٠٠ ، ٧٣٦٠٠٠) دونماً موازنةً مع عدد سكان الريف فيها .

اما الرتبة الخامسة والتي تتراوح قيمتها (١٨٠.١٩–٩٥.٠٢) دونماً . فقد ظهرت في ثلاث نواحٍ هي (مندلي ، قزانية ، العظيم) وكان حجم الحيازة فيها كبير جداً اذ بلغ اكثر من (١٠٠) دونم وكما يأتي (١١٩.٧٠ ، ١٥٣.٩٧ ، ١٨٠.١٩) دونماً وكما هو معلوم فأن تلك النواحي تتميز بسعة مساحتها وقلة اعداد سكان الريف فيها اذ بلغت مساحتها (٤٧٦٨٠٠ ، ١٢٩٩٢٠٠ ، ٥٨٠٠٠٠) دونماً على التوالي .

الخريطة (٤) معدل حجم الحيازات الزراعية الكلي في منطقة الدراسة على مستوى النواحي لسنة ٢٠١٥.

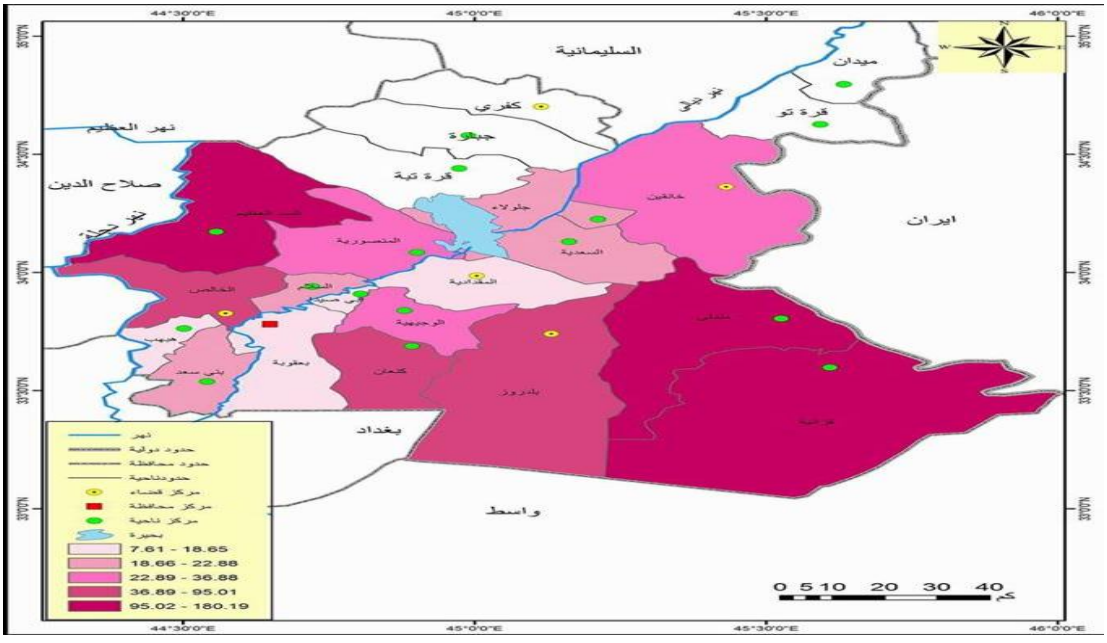

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٢) باستخدام برنامج Arc map 10.1.

٢ – نظم الحيازة الزراعية Agricultural Holding systems

تظهر عدة انظمة للحيازة الزراعية في منطقة الدراسة وتتمثل هذه الانظمة بما يأتي :

اولاً : الحيازات الزراعية المملوكة property Agricultural Holding

ويقصد بها الاراضي المشمولة بالمادة (١٠٤٨) من القانون المدني العراقي والتي عرفت الملكية بقولها (الملك التام الذي من شأنه ان يتصرف به المالك تصرفاً مكلفاً فيما يملكه عيناً ومنفعة واستغلالاً فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتاجها ويتصرف بعينها بجميع التصرفات المباشرة [١٤] . وقد جاء ايضاً في احكام المادة (١١٦٩) من القانون المدني العراقي ان للمتصرف في الاراضي الاميرية ان ينتفع بها هي وزوائدها ، وان يزرعها ويقيم فيها الابنية الخاصة بالزراعة وان يغرس الاشجار او ان يتخذها حديقة او بستاناً او غابة او مرعى ، او ان يبني فيها الدور والحوانيت والمصانع للأغراض الزراعية ، وله ان يلقع اشجارها واحطابها وان ينتفع بترابها وان يبيع رمالها واحجارها ، كما ان له ان يؤجرها وأن يفرغها وأن يعيرها وأن يرهن حق التصرف فيها رهناً تامينياً او حيازياً ويستوفي الدين من بدل الحق حتى لو انحلت الارض بعد موته . وله بوجه عام أن ينتفع بالارض وأن يستغلها وأن يتصرف في حقه عليها في حدود القانون . كما ان للمتصرف قسمة الارض او توحيدها ، او افرازها مع مراعاة احكام القوانين المرعية والتعليمات الصادرة بموجبها وذلك وفقاً لما جاء في (المادة الثانية من قانون توحيد اصناف اراضي الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧) . وفضلاً عن ذلك فأن لصاحب حق التصرف تثبيت حقوق مغارسه ، وله الحق بطلب ازالة الشيوع او تصحيح جنس الارض [١٥] .

وعرف قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ صاحب الارض بأنه (المالك في الارض المملوكة ملكاً صرفاً وصاحب حق التصرف في الارض المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة) .

وتؤلف الحيازات الزراعية المملوكة (المفوضة بالطابو) ما مساحته (٦٠٥٤٢٤) دونماً ، أي بنسبة (٢٥.٣%) من مجموع مساحة الحيازات ألزراعية الكلي في منطقة الدراسة .

ويبلغ عدد الحيازات الزراعية المملوكة (٢١٩٠٠) حيازة اي بنسبة (٤٣.٦%) من مجموع اعداد الحيازات الكلي في منطقة الدراسة والبالغة (٥٠١٨١) حيازة . ينظر الجدول (٣) .

وقد لاحظ الباحث أن الحيازات الزراعية المملوكة تنال أهمية كبيرة من قبل الحائزين تتفوق فيها على الاراضي الزراعية المؤجرة ، إذ إنّ أستخدام الأسمدة العضوية والنتروجينية واتباع الدورة الزراعية والمحافظة على التربة من التملح ، ومكافحة الادغال والآفات الزراعية ، والاهتمام بقنوات الري والتصريف وتسييجها .

الجدول (٣) مساحة الحيازات الزراعية المملوكة ونسبتها من مجموع المساحة الكلية للحيازات في محافظة ديالى لسنة ٢٠١٥

ت	الوحدة الادارية	المساحة الكلية للحيازات الزراعية/دونم	مساحة الحيازات الزراعية المملوكة/دونم	النسبة من مجموع مساحة الحيازات الزراعية الكلي%
١	م . ق بعقوبة	١٢٩٨٢٨	٦٣٣١٤	٤٨.٧٦
٢	كنعان	١٩٢١٥٨	٧٨٠٢٣	٤٠.٦٠
٣	بني سعد	٩٧٥٢٠	٢٦٢٢٤	٢٦.٨٩
٤	م .ق المقدادية	٨٠٥٥٠	٢٣٣٥٦	٢٨.٩٩
٥	أبي صيدا	٢٠٩٤١	١١٥٤٧	٥٥.١٤
٦	الوجيهية	٨٣١١٠	٣٣٩٧٦	٤٠.٨٨
٧	م . ق الخالص	١٧١٠٨٣	٢٥٩٦٢	١٥.١٧
٨	المنصورية	٦٣٢٧٣	٨٥٣٧	١٣.٤٩
٩	هبهب	٥٠٠٦٤	١٥٩٠٥	٣١.٧٦
١٠	العظيم	٣٩٤٦٣٤	٤٨١٣٥	١٢.١٩
١١	السلام	٣٠١٧٩	١٧٣٩٣	٥٧.٦٣
١٢	م . ق خانقين	٧٥٨٣٩	٣٠٩٥	٤.٠٨
١٣	السعدية	٣٢٥٨٥	٣٨٢٥	١١.٧٣
١٤	جلولاء	٣٦٨٩٩	٢٣٣٦٨	٦٣.٣٢
١٥	م . ق بلدروز	٤٠٦٣٨٧	٧٠٩٢٧	١٧.٤٥
١٦	مندلي	١٧١٤٢١	٦٤٩٩٦	٣٧.٩١
١٧	قزانية	٣٥٤٣٠٥	٨٦٨٤١	٢٤.٥١
المجموع		٢٣٩٠٧٧٦ دونم	٦٠٥٤٢٤ دونم	% ٢٥.٣٢

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء الزراعي ، التعداد الزراعي الشامل لسنة ٢٠٠١ ،محافظة ديالى ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .

أحيانا فضلاً عن استخدام المكننة والآلات الحديثة في مختلف مراحل العملية الانتاجية . وهذا ناتج من حالة الاطمئنان التي يشعر بها الحائز ، وذلك بسبب الحماية التي احاطها القانون للاراضي الملوكة . فقد نصت المادة ١/١١٦٣ من القانون المدني العراقي (من حاز وهو حسن النية منقولاً او سنداً لحامله مستنداً في حيازته الى سبب صحيح ، فلا تسمع عليه دعوى الملك من احد ، ما لم يقم الدليل على عكس ذلك [١٦].

الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المملوكة

تتباين مساحة الحيازات الزراعية المملوكة في منطقة الدراسة بشكل واضح وذلك من خلال الجدول (٣) ، وقد وجد أن اكبر مساحة للحيازة الزراعية المملوكة تقع في ناحية قزانية بمساحة (٨٦٨٤١) دونم ، وأقل مساحة كانت في ناحية م . ق خانقين بمساحة (٣٠٩٥) دونم . وسنتناول الاهمية النسبية للحيازات الزراعية المملوكة في كل وحدة ادارية وذلك من خلال معرفة حجمها بالنسبة للمساحة المطلقة للحيازاتالزراعية في كل وحدة ادارية ، أي ان بيانات هذه الاهمية النسبية مشتقة من البيانات المطلقة للكشف عن أهمية هذه المساحة ومقارنتها بأهميتها المطلقة [١٧].

$$\text{الاهمية النسبية للحيازات المملوكة} = \frac{\text{مساحة الحيازات الزراعية المملوكة}}{\text{المساحة الكلية للحيازات الزراعية}} \times 100$$

يظهر في الخريطة الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المملوكة الخريطة (٥) أن الرتبة الاولى التي تتراوح قيمتها (١٣.٤٩ – ٤.٠٨) % هي أقل الرتب من ناحية الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المملوكة ، وقد ظهرت في كل من (م . ق خانقين ، السعدية ، العظيم ، والمنصورية) وكانت الاهمية النسبية (٤.٠٨% ، ١١.٧٣% ، ١٢.١٩% ، ١٣.٤٩%) على التوالي .

اما الرتبة الثانية والتي تتراوح قيمتها (٢٦.٨٨ – ١٣.٥٠) % فقد ظهرت في كل من (م.ق الخالص ، م . ق بلدروز ، قزانية ، وبني سعد) وبأهمية نسبية بلغت(١٥.١٧% ، ١٧.٤٥% ، ٢٤.٥١% ، ٢٦.٨٩%) على التوالي . أن انخفاض الاهمية النسبية في الرتبتين الاولى والثانية هو دليل على قلة المساحة المملوكة مقارنة بالمساحة المؤجرة .

اما الرتبة الثالثة والتي قيمتها (٣٧.٩١ – ٢٦.٨٩)% فقد ظهرت في ثلاث نواحي فقط وهي (م.ق المقدادية ، هبهب ، مندلي) وبأهمية نسبية بلغت (٢٨.٩٩% ، ٣١.٧٦% ، ٣٧.٩١%) على التوالي ، وفيها نلاحظ صعود الاهمية النسبية لمساحة الحيازات المملوكة وذلك لخصوبة أراضيها وتوفر المياه السطحية فيها وخاصة في (م.ق المقدادية و هبهب) .

أما الرتبة الرابعة والتي قيمتها (٤٨.٧٥ – ٣٧.٩٢) فقد ظهرت في كل من (كنعان ، الوجيهية) وبأهمية نسبية بلغت (٤٠.٦٠% ، ٤٠.٨٨ ، ٤٨.٧٦%) على التوالي .

وتعد الرتبة الخامسة والتي قيمتها (٦٣.٣٢- ٤٨.٧٦) % من أعلى الرتب في الاهمية النسبية لمساحة الحيازات المملوكة وظهرت في (م.ق بعقوبة، أبي صيدا ، السلام ، و جلولاء) بأهمية نسبية بلغت (٤٨.٧٦ % ، ٥٥.١٤ % ، ٥٧.٦٣% ، ٦٣.٣٢%) على التوالي ، وهي نسب أعلى من النصف بالنسبة للمساحة الكلية للحيازات ، وبشكل عام فقد كانت الأهمية النسبية لمجموع الوحدات الادارية ٢٥.٣٢% وهذا يدل على أن ٧٤.٦٧% من اراضي منطقة الدراسة هي اراضي مؤجرة ، أما ارتفاع الاهمية النسبية للمساحة المملوكة في نواحٍ الرتبة الخامسة فذلك لأنها صغيرة المساحة وتقع على مجرى نهر ديالى وحيازاتها متوارثة والتي يسود فيها نمط زراعة البستنة والزراعة الكثيفة، اما ناحية جلولاء فإن اراضيها متضرسة في معظمها ويمارس الفلاحين استغلالها بدون عقود رسمية[١٨] .

الخريطة (٥) الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المملوكة في منطقة الدراسة على مستوى النواحي لسنة ٢٠١٥.

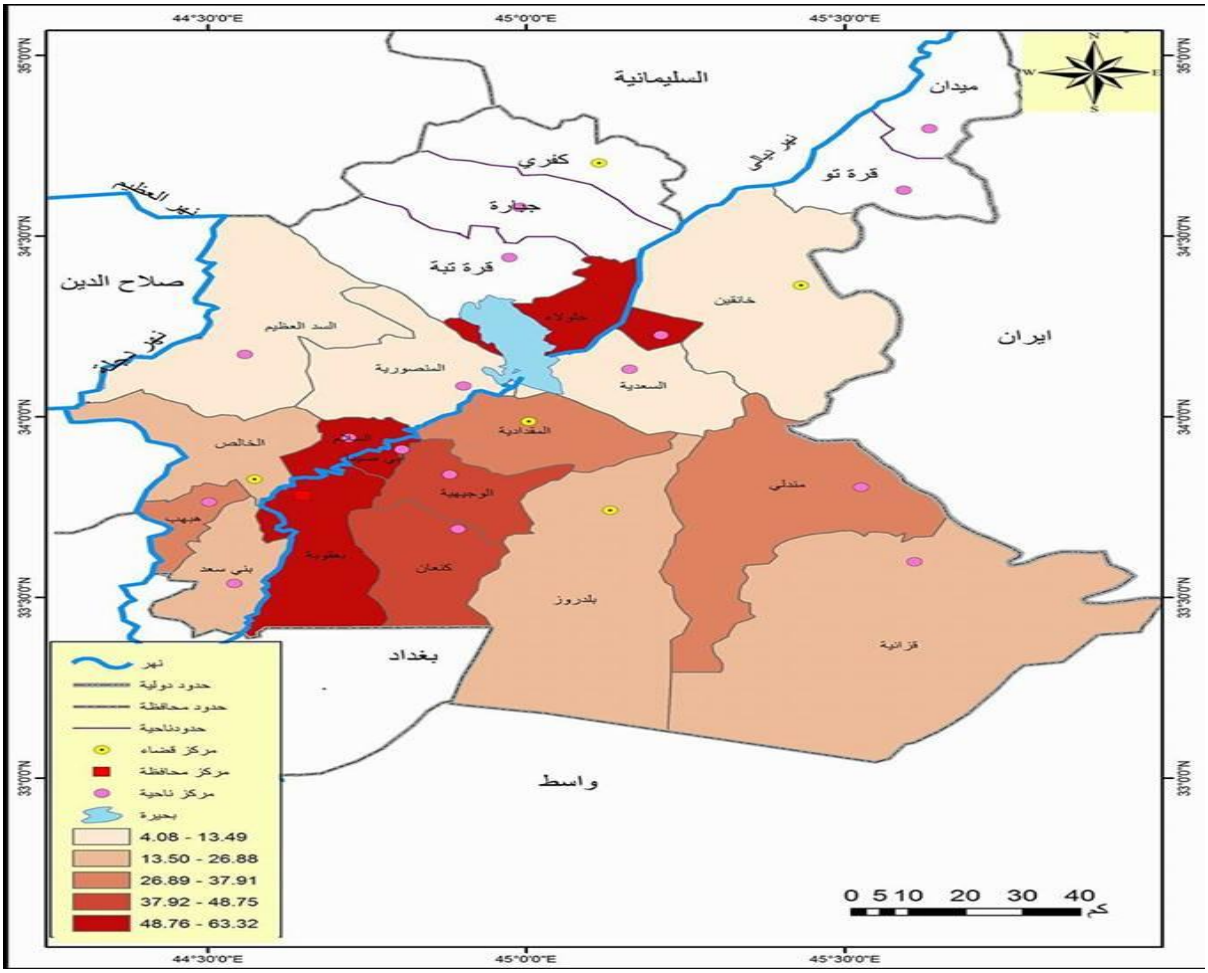

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٣) باستخدام برنامج Arc map 10.1.

ثانياً:- الحيازات الزراعية المؤجرة Holding agricultural leased

وهي الحيازات التي تكون ذات منفعة معلومة بعرض معلوم لمدة معلومة[١٩] . وتكون هذه الحيازات مؤجرة وفق القوانين والانظمة الزراعية مثل قوانين الاصلاح الزراعي التي سبق ذكرها في الفصل الاول من هذه الدراسة ، والتي تهدف الى القضاء على العلاقات الاقطاعية ، وتحديد الملكية الزراعية ، وتوزيع الاراضي التي تزيد على الحد الاعلى للملكية على الفلاحين المحرومين من الارض .

ويعد عقد الأيجار والمزارعة من عقود التراضي ، يتم كل منها بتطابق الأيجاب والقبول بالشروط التي وضعها كل من اطراف العقد ، وقد نصت المادة (٧٣) من القانون المدني العراقي على ذلك بقولها (ان العقد هو ارتباط الايجاب الصادر من احد العاقدين بقول الاخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه)[٢٠].

وتختلف عقود إيجار الاراضي الزراعية عن عقد المزارعة السائد في الريف . ففي المجتمعات المتأخرة اقتصادياً لا يستطيع الفلاح المستأجر للأرض أن يوفر لنفسه عناصر الانتاج الضرورية من رأس مال وادوات زراعية وبذور ، لذلك يلجأ الى المشاركة في الانتاج الزراعي بشروط يفرضها العرف ويتفق عليها الطرفان [٢١].

ويعد المؤجر والمستأجر الطرفين الرئيسين في عقد الايجار النقدي ، كما يعد المزارع وصاحب الارض طرفان في عقد المزراعة . وعلى كل طرف منهما حقوق والتزامات بموجب عقد ايجار رسمي . وكما يأتي :

١- المؤجر the lessor: وهو الحائز على الارض الزراعية سواء كان مالكاً لها او متصرفاً فيها ، ويلزم بأن (يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة انقضاء المنفعة) . ويلتزم ايضاً بصيانة العين المؤجرة ، فهو يقوم بإقامة السدود والمنشآت وغيرها ، التي من شأنها حماية الارض المؤجرة من مخاطر الفيضان والانجراف وغيرها .(والمؤجر هو وزارة الزراعة العراقية والدوائر الزراعية التي تمثلها في المحافظات) .

٢- المستأجر TENANT : وهو في قانون الاصلاح الزراعي ، كل من أستأجر أرضاً زراعية لغرض استغلالها بنفسه ، ولا يمنع ذلك من استخدام العمل الاجير في استغلال الارض المؤجرة ما دام المستغل الفعلي هو المستأجر [٢٠]. والمستأجر هنا هو الفلاح أو المزارع .

وتمتد الحيازات الزراعية المؤجرة على مساحة (١٧٨٥٣٥٢) دونماً وهي تؤلف ما نسبته (٧٤.٦%) من مجموع المساحة الكلية للحيازات الزراعية البالغ (٢٣٩٠٧٧٦) دونماً . وعدد حيازات يبلغ (٢٨٢٨١) حيازة ، بنسبة (٥٦.٣%) من مجموع الحيازات الزراعية الكلي في منطقة الدراسة والبالغ (٥٠١٨١) حيازة . ينظر الجدول (٤). ويفضل بعض الفلاحين حيازة الاراضي الزراعية بالتملك على حيازة الاراضي المؤجرة وخاصة عندما يتوفر لديهم المال اللازم لشراء الارض ، وذلك لغرض الاستقلال وحرية التصرف فيما يخص ادارة الارض واتخاذ القرارات والحرية الكاملة في تبديل الاساليب الانتاجية ، فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي للفلاح واسرته إذ لا يستطيع أحد اخراجه من الارض التي يملكها .

الجدول (٤) مساحة الحيازات الزراعية المؤجرة ونسبتها لكل وحدة ادارية من مجموع المساحة الكلية للحيازات الزراعية في محافظة ديالى لسنة ٢٠١٥

ت	الوحدة الادارية	المساحة الكلية للحيازات الزراعية/ دونم	مساحة الحيازات الزراعية ألمؤجرة / دونم	النسبة من مجموع مساحة الحيازات الزراعية الكلي/ %
١	م . ق بعقوبة	١٢٩٨٢٨	٦٦٥١٤	٥١.٢٣
٢	كنعان	١٩٢١٥٨	١١٤١٣٥	٥٩.٣٩
٣	بني سعد	٩٧٥٢٠	٧١٢٦٩	٧٣.١٠
٤	م .ق المقدادية	٨٠٥٥٠	٥٧١٩٤	٧١.٠٠
٥	أبي صيدا	٢٠٩٤١	٩٣٩٤	٤٤.٨٥
٦	الوجيهية	٨٣١١٠	٤٩١٣٤	٥٩.١١
٧	م . ق الخالص	١٧١٠٨٣	١٤٥١٢١	٨٤.٨٢
٨	المنصورية	٦٣٢٧٣	٥٤٧٣٦	٨٦.٥٠
٩	هبهب	٥٠٠٦٤	٣٤١٥٩	٦٨.٢٣
١٠	العظيم	٣٩٤٦٣٤	٣٤٦٤٩٩	٨٧.٨٠
١١	السلام	٣٠١٧٩	١٢٧٨٦	٤٢.٣٦
١٢	م . ق خانقين	٧٥٨٣٩	٧٢٧٤٤	٩٥.٩١
١٣	السعدية	٣٢٥٨٥	٢٨٧٦٠	٨٨.٢٦
١٤	جلولاء	٣٦٨٩٩	١٣٥٣١	٣٦.٦٧
١٥	م . ق بلدروز	٤٠٦٣٨٧	٣٣٥٤٦٠	٨٢.٥٤
١٦	مندلي	١٧١٤٢١	١٠٦٤٢٥	٦٢.٠٨
١٧	قزانية	٣٥٤٣٠٥	٢٦٧٤٦٤	٧٥.٤٨
المجموع		٢٣٩٠٧٧٦/دونم	١٧٨٥٣٥٢/ دونم	%٧٤.٦٧

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الزراعة في محافظة ديالى ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الانتاج النباتي ، استناداً الى كتاب المديرية المعمم الى الشعبة الزراعية المرقم ١٨٩٨٦ في ٢٠١٥/٦/٢٨ ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٦ .

أ – الأهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المؤجرة

يظهر في الخريطة الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المؤجرة في منطقة الدراسة الخريطة (٦) أن الرتبة الرابعة التي تتراوح قيمتها (٨٨.٢٦-٧٥.٤٩%) هي أوسع الرتب انتشاراً وجاءت بالمركز الاول وتضم كلاً من (مركز قضاء بلدروز ،مركز قضاء الخالص ، المنصورية ، العظيم ، السعدية) إذ بلغت أهميتها النسبية (٨٢.٥٤% ، ٨٤.٨٢% ، ٨٦.٥٠% ، ٨٧.٨٠% ، ٨٨.٢٦%) على التوالي . وتظهر على شكل نطاق يمتد من مركز قضاء بلدروز باتجاه الشمال عند ناحية السعدية ثم يتجه غرباً نحو العظيم والخالص . أما الرتبة الخامسة التي تتراوح قيمتها (٩٥.٩١-٨٨.٢٧%) فأظهرت أقل الرتب انتشاراً إذ تركزت في مركز قضاء خانقين وكانت الاهمية النسبية تبلغ (٩٥.٩١% وهي أعلى اهمية نسبية في منطقة الدراسة . أما الرتبة الثانية التي تتراوح قيمتها (٦٢.٠٨% – ٤٤.٨٥%) فقد ظهرت في أربع نواحٍ هي (م.ق بعقوبة ، الوجيهية ، كنعان ، مندلي) إذ بلغت الاهمية النسبية فيها (٥١.٢٣% ، ٥٩.١١% ، ٥٩.٣٩% ، ٦٢.٠٨%) على التوالي . أما الرتبة الثالثة والتي تتراوح قيمتها (٧٥.٤٨-٦٢.٠٩%) فقد ظهرت في اربع نواحٍ ايضاً وهي (هبهب ، م.ق المقدادية ، بني سعد ، قزانية) وكانت الاهمية النسبية فيها (٦٨.٢٣% ، ٧١.٠٠% ، ٧٣.١٠% ، ٧٥.٤٨%) . أما الرتبة الاولى والتي تتراوح قيمتها (٤٤.٤٨%-٣٦.٦٦%) فقد ظهرت في ثلاث نواحٍ هي (جلولاء، السلام ، وأبي صيدا) إذ بلغت الاهمية النسبية فيها (٣٦.٦٧% ، ٤٢.٣٦% ، ٤٤.٨٥%) على التوالي . إن هذا التباين في الأهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المؤجرة يرجع الى عدة اسباب أهمها مدى توافر الاراضي الزراعية والقدرة على استغلالها في كل ناحية وكذلك على وفرة المواد المائية اللازمة لعملية الانتاج الزراعي . فعندما تقل الاهمية النسبية للمساحات المملوكة في المقابل تزداد الاهمية النسبية لمساحة الحيازات المؤجرة ، أي أن هناك تناسباً عكسياً بينهما ، كما هو الحال في م . ق خانقين .واستخرجت الاهمية النسبيه وفق المعادلة ادناه.

$$\text{ألأهمية النسبية} = \frac{\text{مساحة الحيازات الزراعية المؤجرة}}{\text{المساحة الكلية للحيازات الزراعية}} \times ١٠٠$$

الخريطة (٦) الاهمية النسبية لمساحة الحيازات الزراعية المؤجرة في منطقة الدراسة على مستوى النواحي لسنة ٢٠١٥

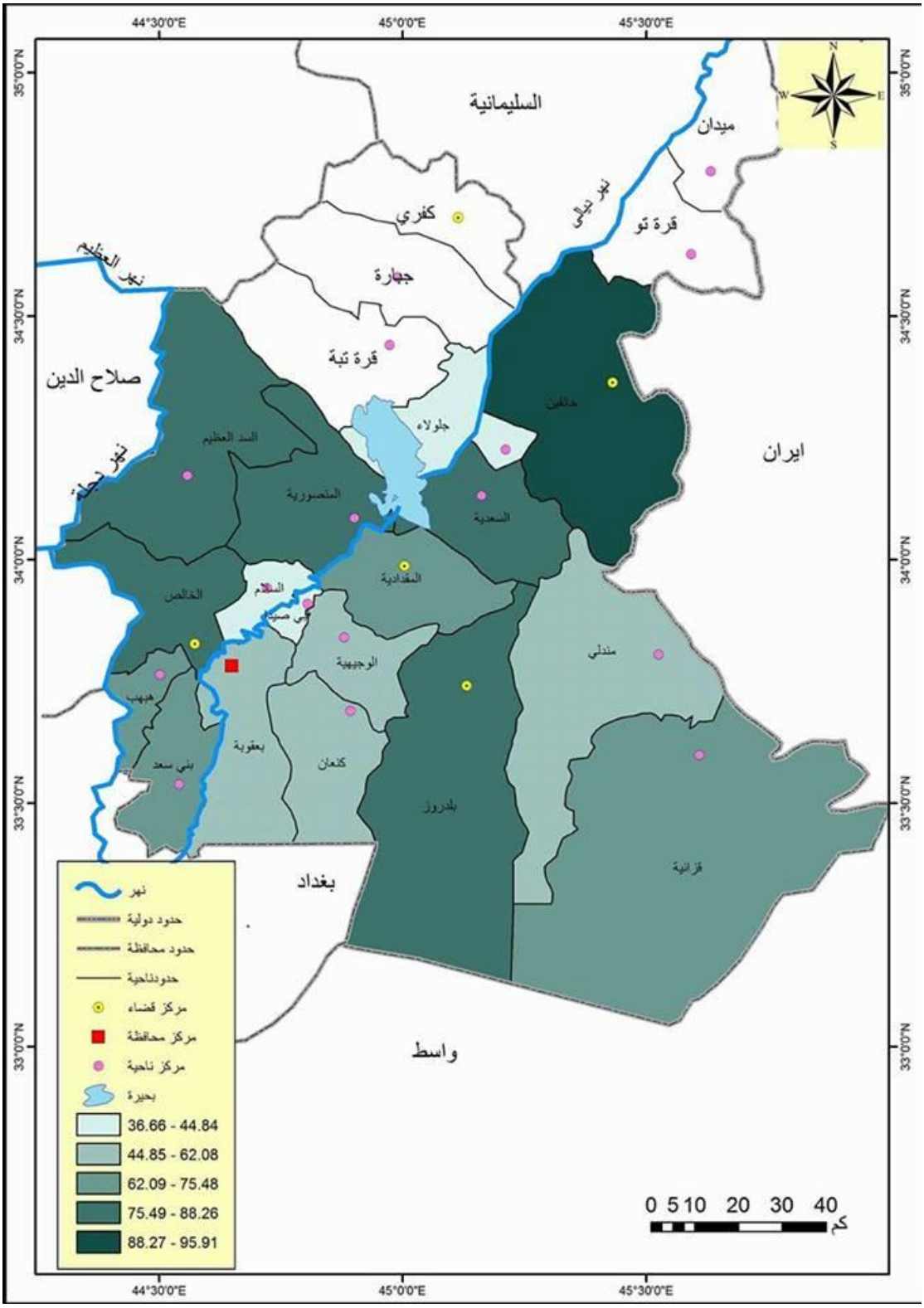

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٤) باستخدام برنامج Arc map10.1 .

النتائج

ان خطوات التطور والتنمية الزراعية في العراق كانت قد بدأت مع اقرار قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠ لسنة ١٩٥٨) ومازالت مستمرة بالرغم من تعرضها الى فترات من التعثر والتدهور لأسباب أما طبيعية اوبشرية . وصدرت بعد ذلك العديد من القوانين والقرارات التي كان من اهدافها تعزيز الاهتمام بالحيازة الزراعية والقضاء على الاقطاع وانتشال الفلاحين من العوز والفقر من خلال اعادة توزيع الاراضي الزراعية عليهم واستصلاحها وتقديم كافة المستلزمات الضرورية للعملية الزراعية . ونتيجة لتلك الاجراءات ظهر هناك تباين مكاني في خصائص الحيازة الزراعية بين نواحي منطقة الدراسة وفقا للخصائص (الطبيعية والبشرية) في كل منها .وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج الآتية:

١.ان هناك تبايناً في معدل حجم الحيازة الزراعية بين نواحي منطقة الدراسة ، وذلك بسبب محدودية الاراضي الصالحة فيها .لذلك على الجهات المعنية الاستمرار في تهيئة وتأهيل أراضي جديدة من خلال آستصلاحها وتوزيعها على الفلاحين خاصة في المناطق التي بالامكان توصيل مياه الري اليها .

٢.أظهرت الدراسة ان هناك تبايناً في اعداد الحيازة الزراعية بين نواحي منطقة الدراسة ، فقد احتفظت المناطق ذات التربة الخصبة والكثافة السكانية بتفوقها في اعداد الحيازات الزراعية ، وذلك نتيجة للمنافسة الشديدة في الحصول على الاراضي الزراعية ولو بمساحات صغيرة .

٣. أن الحيازات الزراعية المملوكة تؤلف مانسبته ٢٥.٣٢ % من مجموع مساحة الحيازات الزراعية الكلي في منطقة الدراسة .وهي تنال أهمية أكبر من قبل الحائزين مقارنة بالاراضي المؤجرة وذلك بسبب عامل الاطمئنان الذي يشعر به الحائز ، فضلا" عن حرية التصرف في ارضه وعدم تحمله اعباء الأيجار السنوي عنها سوى أجور السقي في الاراضي المروية .

٤. تبلغ نسبة الحيازات الزراعية المؤجرة ٧٤.٦٧ % من مجموع مساحة الحيازات الزراعية الكلي في منطقة الدراسة ، وهي تعاني من الضغط الشديد أحيانا" من قبل الحائزين نتيجة توالي زراعتها بشكل مستمر وبطريقة مجهدة للتربة ،وهي كذلك تتباين في توزيعها بين منطقة وأخرى وكذلك تتباين في أهميتها الزراعية ومعدل حجمها ، فهي تتسع في المناطق الديمية ويزداد معدل حجم الحيازة فيها موازنةً بالاراضي السيحية ذات التربة المستصلحة والتي يتم فيها تحديد وحدة التوزيع بمساحات محددة لاتتجاوز(٢٠ –٣٠ دونم) للحيازة.

٥. توصلت الدراسة الى أن خرائط الوحدات المساحية المتساوية (CHOROPLETH MAPS) ملائمة في إظهار التباين الحقيقي لخصائص الحيازة الزراعية من خلال آستخدام التقنية الكمية في تصنيف بياناتها مثل تقية (الوسيط والتحويل اللوغاريتمي).

Abstract

The Spatial Variation of Agricultural Holding Characteristics in Diyala Province

A Paper extracted from Ph.D. Dissertation

(.Prof. Raad Rahim Hammoud AL-Azawi (Ph.D

University of Diyala

College of Education for Human Sciences

Asst. Ins. Dhya aldin Hussein Askar

General Directory of Education in Diyala Province

Keyword: characteristics, Holding, agricultural

The aim of this study is to investigate the spatial variation of agricultural Holding characteristics in Diyala province. It is hypothesized that variation is a real phenomenon that can be observed by investigating the characteristics of agricultural variation in the study area. Many cases of poverty in the rural areas in caused by the small agricultural Holding that many farmers suffer from ,especially, in crowded fertile lands with sustainable irrigation which leads them to consistent work and devotion despite the farmers who own vast lands. This study tries to investigate the quantitative and cartographic hypotheses in the aspect of data analysis. It used statistical techniques like medium and logarithmic conversion in classification and cartographic representation Choropleth relative distribution Mapping which was very helpful in revealing the variation.

This study addressed three aspects: the first one is the concept of Holding, its legal terminology and types; the second aspect is agricultural Holding and its social characteristics. The third aspect dealt with technical aspects of agricultural Holding. Finally, it discussed the results of the study.

الهوامش

(١) **جمهورية العراق ،وزارة التخطيط** ، الجهاز المركزي للأحصاء،المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٢ –٢٠١٣ ،الباب الاول، ص ١ .

(٢) مديرية الزراعة في محافظة ديالى، قسم التخطيط والمتابعة،(بيانات غير منشورة)،٢٠١٥.

(٣) جمهورية ألعراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية ألسنوية لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، تقديرات السكان لسنة ٢٠١٥ .

(٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٢ –٢٠١٣ ،الباب الاول ، ص٦.

* السلام _ تم أستحداث الشعبة الزراعية حديثا" ولايتوفر لدى الاحصاء الزراعي أحصاءات دقيقة عن مساحة ألأراضي الصالحة للزراعة وغير الصالحة للزراعة ، علما" أنها تشكل نسبة ٢٧% من أراضي الخالص ، ونسبة ٢٣% من أراضي شعبة زراعة المنصورية .

(٥) د. أحمد شكري ألريماوي ،أقتصاديات ألاراضي وأستعمالاتها ، الشركة العربية ألمتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ،ص ٢٤٩-٢٥١ .

(٦) د. محمد محمود أبراهيم ألديب ، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني ،ط٢ ،مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٤ – ١٦٥ .

(٧) د. أحمد شكري الريماوي ، مصدر سابق ، ص ٢٥١ .

(8) J.kostrowicki , (agricultural typology) summary of activity of igu commission for the year 1964–1968 in j.kosrowicki and w. tyskiewicz, eds, warswa ,polish ,scientific publishers ,1970, pp11–29.

(٩) محمود الاشرم ، الاقتصاد ألزراعي ،ط٢ ، ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ، ص ٨٤ .

(١٠) د. عبد الرزاق محمد ألبطيحي ، أنماط ألزراعة في ألعراق ، رسالة دكتوراه (منشورة) مطبعة ألأرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ ،ص ٧٤ .

(١١) وزارة ألتخطيط ، ألجهاز ألمركزي للأحصاء ، أحصاءات ألسكان والقوى ألعاملة ، تقديرات سكان ألعراق لسنة ٢٠١٥ ، بغداد ،٢٠١٥ .

(١٢) ضياء الدين حسين عسكر، الموارد المائية في قضاء بلدروز وأثرها على التنمية الزراعية المستديمة ، بحث منشور ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، العدد ٦١ ، سنة ٢٠١٤ ، ص٥٠٥.

(١٣) د.عبد الرزاق محمد البطيحي ، أنماط ألزراعة في ألعراق، مصدر سابق ،ص٧٠ –٧٢ .

(١٤) سعد عبد الكريم مبارك ، شرح ألقانون ألمدني العراقي ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٧٣ ،ص ٢٣ .

(١٥) ألقاضي لفتة هامل ألعجيلي ، أطفاء ألحقوق ألتصرفية ، ط٢ ،المكتبة القانونية ،بغداد ،٢٠١٢ ،ص ٦–٧ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١١٧ .

(١٧) د. علي ألمياح ، تغير أستثمار ألأرض ألزراعية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ،الجزء الرابع ، المجلد ٣ ،١٩٨٠ .ص ٨٠ .

(١٨) مقابلة مع ألاستاذ جميل أبراهيم علي مدير شعبة زراعة جلولاء بتأريخ ١٥ / ٥ / ٢٠١٦.

(١٩) ضياء علي عبد ،قاموس ألأرض ، ألهيأة ألعامة للأراضي الزراعية ، ٢٠١٠ ، ص٤٥ .

(٢٠) د. سعدون العامري ، ألوجيز في شرح ألعقود ألمسماة – الجزء الاول في البيع والايجار، بغداد ، ١٩٧٠ .

(٢١) د. عبد الواحد كرم ، في ألأصلاح الزراعي ، دراسة مقارنة لقوانين الاصلاح الزراعي في العراق وسورية ومصر ،مطبعة الآداب ، النجف ،١٩٧٢ ، ص١٠٩-١١٣ .

المصادر

- الاشرم ، محمود ، الاقتصاد ألزراعي ،ط٢ ، ١٩٧٥ – ١٩٧٦ .
- ألبطيحي ، عبد الرزاق محمد ، أنماط ألزراعة في ألعراق ، رسالة دكتوراه (منشورة) مطبعة ألأرشاد ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ألديب ، محمد محمود أبراهيم ، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني ،ط٢ ،مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- ألريماوي ، أحمد شكري ،أقتصاديات ألاراضي وأستعمالاتها ، الشركة العربية ألمتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- ألعجيلي ، ألقاضي لفتة هامل ، أطفاء ألحقوق ألتصرفية ، ط٢ ،المكتبة القانونية ،بغداد ،٢٠١٢ .
- ألمياح ، علي ، تغير آستثمار ألأرض ألزراعية ، مجلة المجمع العلمي العراقي ،الجزء الرابع ، المجلد ٣ ،١٩٨٠ .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٢ -٢٠١٣ ،الباب الاول .
- جمهورية ألعراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية ألسنوية لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، تقديرات السكان لسنة ٢٠١٥ .
- العامري ، سعدون ، ألوجيز في شرح ألعقود ألمسماة – الجزء الاول في البيع والايجار، بغداد ، ١٩٧٠ .
- عسكر ، ضياء الدين حسين ، الموارد المائية في قضاء بلدروز وأثرها على التنمية الزراعية المستديمة ، بحث منشور ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، العدد ٦١ ، سنة ٢٠١٤.
- عبد ، ضياء علي ،قاموس ألأرض ، ألهيأة ألعامة للأراضي الزراعية ، ٢٠١٠ .

- كرم ، عبد الواحد ، في ألأصلاح الزراعي ، دراسة مقارنة لقوانين الاصلاح الزراعي في العراق وسورية ومصر ،مطبعة الآداب ، النجف ،١٩٧٢ .
- مبارك ، سعد عبد الكريم ، شرح ألقانون ألمدني العراقي ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- مديرية الزراعة في محافظة ديالى، قسم التخطيط والمتابعة،(بيانات غير منشورة)،٢٠١٥.
- مقابلة مع ألاستاذ جميل أبراهيم علي مدير شعبة زراعة جلولاء بتأريخ ١٥ / ٥ / ٢٠١٦.
- وزارة ألتخطيط ، ألجهاز ألمركزي للأحصاء ، أحصاءات ألسكان والقوى ألعاملة ، تقديرات سكان ألعراق لسنة ٢٠١٥ ، بغداد ،٢٠١٥ .
- J.kostrowicki , (agricultural typology) summary of activity of igu commission for the year 1964-1968 in j.kosrowicki and w. tyskiewicz, eds, warswa ,polish ,scientific publishers ,1970, pp11-29.